علوم الحديث

لابن الصلاح

١

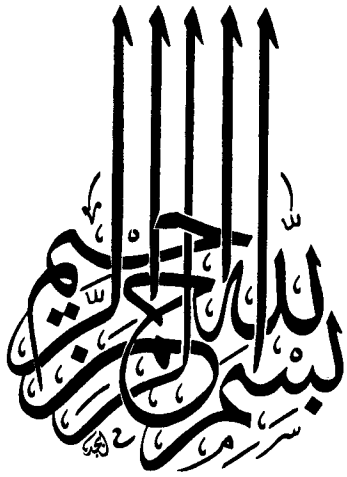
بسم الله الرحمن الرحيم

علوم الحديث

لابن الصلاح

ونكت الحافظ العراقي المسماة بـ:

التقييد والإيضاح

لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح

ونكت الحافظ العسقلاني المسماة بـ:

الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح

حققها وألف بينها وعلق عليها

أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد

المجلد الأول

دار ابن القيم للنشر والتوزيع

دار ابن عفان
للنشر والتوزيع

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظه للناشر

ويحظر طبع أو تصوير أوترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب
كاملا أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله
على الكمبيوتر أو برمجته على إسطوانات ضوئية
إلا بموجب موافقة خطية من الناشر

الطبعة الأولى

1429هـ - 2008 م

رقم الإيداع	2008 / 13461
الترقيم الدولي	977 – 375 – 100 – 6

دار ابن القيم للنشر والتوزيع

هاتف: ٤٣١٥٨٨٢- فاكس: ٤٣١٨٨٩١

الرياض:ص.ب : ١٥٦٤٧١

الرمز البريدى:١١٧٧٨

المملكة العربية السعودية

E-mail:ebnalqayyam@hotmail.com

دار ابن عفان
للنشر والتوزيع

القاهرة:١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر

ت: ٢٥٠٦٦٤٢٠- محمول: ٠١٠١٥٨٣٦٢٦

الإدارة:الجيزة برج الأطباء أول شارع فيصل

تليفون ٣٥٦٩٣٦١٥- تليفاكس: ٣٥٦٩٢٨٥٠-٣٣٢٥٥٨٢٠

ص.ب ٨بين السرايات

جمهورية مصر العربية

E-mail:ebnaffan@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ للَّه تعالىٰ نحمدُهُ، ونستعينُهُ ونستغفرُهُ، ونعوذُ باللَّه تعالىٰ من شرورِ أنفسِنا ومن سيئاتِ أعمالِنا، من يهدِه اللَّه فلا مُضلَّ لهُ، ومن يضللْ فلا هاديَ لهُ، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللَّهُ وحدهُ لا شريكَ لهُ، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدهُ ورسولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.
[آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.
[النساء: ١]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمَّا بعدُ:

فإنَّ خيرَ الكلامِ كلامُ اللَّه تعالىٰ، وخيرَ الهدي هديُ محمدٍ ﷺ وشرَّ الأمورِ محدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النارِ.

اللَّهمَّ صلِّ علىٰ محمدٍ، وعلىٰ أهلِ بيتِهِ، وعلىٰ أزواجِهِ وذريتِهِ، كما صلَّيتَ علىٰ آلِ إبراهيمَ، إنَّك حميدٌ مجيدٌ، وبارك علىٰ محمدٍ، وعلىٰ

آل محمدٍ، وعلىٰ أزواجهِ وذريتهِ، كما باركْتَ علىٰ آلِ إبراهيم، إنك حميدٌ مجيدٌ.

وبعد؛ فإن علمَ الحديث رفيع القَدْرِ، عظيم الفَخْر، شريف الذِّكْر، لا يعتني به إلا كل حَبْر، ولا يحرمه إلا كل غَمْر، ولا تفنىٰ محاسنُه علىٰ ممر الدهر.

وما زال علماؤه - قديمًا وحديثًا - يقيدون في هذا العلم الشريف مصنفات بديعات، أوضحوا فيها غوامضَه، وأبانوا عن قواعده وضوابطه، ومهدوا لسالكه جادة طريقه، حتىٰ صار غضًّا طريًّا، سهلًا ميسرًا؛ فجزاهم اللَّه خيرًا علىٰ ما قدموا وبينوا.

واشتهر أن أول من صنف في أصول الحديث: الإمام أبو محمد الرامهرمزي، وهو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، المتوفىٰ في عام ٢٦٠ من الهجرة، فقد صنف في ذلك كتابًا حافلًا، سماه «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، يقول الحافظ ابن حجر في شأنه: «لكنه لم يَسْتوعِب».

ثم جاء من بعده الإمام أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه النيسابوري الحاكم صاحب «المستدرك علىٰ الصحيحين» المتوفىٰ في عام ٤٠٥ من الهجرة، وقد صنف في هذا الفن كتاب «معرفة علوم الحديث»، ويقول الحافظ ابن حجر في شأنه: «إلا أنه لم يُهَذِّب».

ثم جاء الإمام أبو نعيم أحمد بن عبد اللَّه الأصبهاني، المتوفىٰ في عام ٤٣٠ من الهجرة، فعمل علىٰ كتاب الحاكم مُسْتَخْرَجًا، قال الحافظ ابن حجر: «وأبقىٰ أشياء للمتعقِّب».

ثم جاء الحافظ الكبير : الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن مهدي المعروف بـ«الخطيب البغدادي» المتوفىٰ في عام ٤٦٣ من الهجرة ، فصنف كتابًا في أصول الرواية سماه «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» وفي آدابها كتابًا سماه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ، قال الحافظ ابن حجر : «وقلَّ فنٌّ من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابًا مفردًا ، فكان كما قال الحافظ أبو بكر ابن نقطة : كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال علىٰ كتبه» .

ثم جاء من بعد هؤلاء القاضي عياض بن موسىٰ اليَحْصبي ، المتوفىٰ في عام ٥٤٤ من الهجرة ، فصنف كتابًا في طرق تحمل الحديث وروايته سماه «الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع» .

ثم جاء من بعدهم أبو حفص عمر بن عبد المجيد القرشي ، المعروف بـ«الميانجي» المتوفىٰ في عام ٥٨٠ من الهجرة ، فصنف جزءًا صغيرًا سماه «ما لا يسعُ المحدثَ جهلُهُ» .

إلىٰ أن جاء الحافظ العلامة : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الدمشقي ، المعروف بـ«ابن الصلاح» المتوفىٰ في عام ٦٤٣ من الهجرة ، يقول الحافظ ابن حجر : «فجمع - لما وُلي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية - كتابه المشهور ، فهذَّب فنونه ، وأملاه شيئًا بعد شيءٍ ؛ فلهذا لم يحصل ترتيبه علىٰ الوضع المتناسب ، واعتنىٰ بتصانيف الخطيب المفرقة ، فجمع شَتَات مقاصدها ، وضمَّ إليها من غيرها نخبَ فوائدها ، فاجتمع في كتابه ما تفرَّق في غيره ، فلهذا عكف الناس عليه ،

وساروا بسيره؛ فلا يُحصىٰ كم ناظمٍ له ومختصرٍ، ومستدركٍ عليه ومقتصرٍ، ومعارضٍ له ومنتصرٍ».

قلت: وكتابه هذا هو المسمىٰ بـ«علوم الحديث» ويعرف بـ«مقدمة ابن الصلاح» و«مدخل ابن الصلاح» و«كتاب ابن الصلاح».

وممن نظمه: الحافظ زين الدين العراقي، والحافظ جلال الدين السيوطي في «ألفيتهما» المعروفتين، وممن اختصره: الشيخ شرف الدين النووي، وابن كثير، وابن جماعة، رحمهم اللَّه جميعًا.

وممن: كتب عليه استدراكات ومعارضات: العلامة علاء الدين مُغلطاي، والحافظ زين الدين العراقي، والإمام بدر الدين الزركشي، والحافظ ابن حجر العسقلاني، وقد تضمنت كتبهم - أعني هؤلاء الثلاثة - مع ذلك انتصارات ومنافحات لابن الصلاح، مع مخالفتهم - أو بعضهم - له في مواضع.

يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمته علىٰ «توضيح الأفكار» (١/ ٣٩-٤٠):

«ولو لم يكن من حظوة هذا الكتاب إلا أن يتصدىٰ له الإمام النووي، وابن كثير، وابن جماعة، والزركشي، والعراقي، وابن حجر؛ حفاظ أزمانهم، ثم لو لم يكن له من حظوة إلا أن يتفرغ له الحافظ العراقي الزمن الطويل؛ ليجمع نكتًا واعتراضات له وللشيوخ عليه، حتىٰ إذا أتمَّ كتابه ذلك عاود تلميذه الكتابةَ مرة أخرىٰ؛ ليضع لهذه النكت وهذه الاعتراضات ذيلًا؛ لو لم يكن من الحظوة لهذا الكتاب إلا ذلك لكان كافيًا، وكان دليلًا - مع ذلك - علىٰ منزلة الكتاب ومنزلة صاحبه» اهـ.

* * *

«وقد كَثُرَ اعتراضُ أناس علىٰ ابن الصلاح من جهة ترتيب كتابه، فإنهم قالوا: إنه ليس كما ينبغي. وفي هذا الاعتراض نظر، فإنَّ كتابَهُ أملاه شيئًا بعدَ شيء، قاصدًا بذلك أن يَجمَع في كتابه ما أمكنه جمعُه من مسائل هذا الفن التي كانت مفرَّقةً في كتبٍ شتىٰ.

فهو أوَّلُ من جَمَعَه في كتابٍ واحد حتىٰ صار سَهْلَ المنال، بعدَ أن كان لا يُحصِّلُه إلَّا أفرادٌ من أربابِ الهِمَم العالية، الذين لهم به وَلُوعٌ شديد، حتىٰ لم يَمنعهم تفرُّقُه من أن يَجمعوه في صدورهم، ومِثلُه لا يتيسَّرُ له حُسنُ الترتيب، لأنَّ ذلك يَعُوقُه عن إتمام الجمع والتأليف. وأمْرُ الترتيب بعدَ ذلك سَهْلٌ يَقْدِرُ علىٰ القيام به من هو أدنىٰ منه بمراتب. وهذا أمرٌ مقرَّرٌ بمعروفٌ، علىٰ أنَّ هؤلاء المعترضين فيهم كثيرٌ من أربابِ الفضل والنُّبْل، فكان حقُّهم أن يقوموا بهذا الأمرِ المهم، ويكتفوا منه - رحمه اللَّه تعالىٰ - بقيامِهِ بالأمرِ الذي هو أهم.

علىٰ أنَّ كتابه مرتب في الجملة بحيث إنه ليس فيه تشويش يَمنعُ من الاستفادةِ والإفادة، وذلك مع انسجام عبارتِهِ، ولطفِ إشارتِه، نعم قد ذَكَر أشياءَ في مواضع ربما كان غيرُها أشَدَّ مناسبةً منها، إلَّا أنَّ ذلك قليلٌ بالنسبةِ إلىٰ غيره، وعلىٰ كل حالٍ فالمعترضون معترفون بفضلِه وتقدُّمِه في ذلك، وكثيرًا ما يكون الاعتراضُ دليلًا علىٰ عُلوِّ مقامِ المعتَرَضِ عليه، أجزل اللَّه لهم جميعًا الثواب والأجر، وأبقىٰ لهم في العالَمينَ حُسْنَ الذكر»[1].

(١) «توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر» للشيخ طاهر الجزائري (١/ ٣٦٤).

هذا ؛ وقد تنوعت طرق المصنفين في هذا العلم الشريف في تصنيفه وعرضه وتناولِ مباحثِهِ ومسائلِهِ ، والذي يلاحظه الباحث أن هناك طريقتين هما من أكثر الطرق سلوكًا لدىٰ المصنفين فيه .

الطريقة الأولىٰ : التأصيل ثم التنويع ، وأشهر من سلك هذه الطريقة : الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه «الكفاية في أصول الرواية» فهو يؤصل أوَّلًا للقضايا الكلية لهذا العلم ، والمتعلقة بالعدالة وشرائطها ، وبيان أصول الجرح والتعديل ، والتصحيح والتعليل ؛ ثم بعد الانتهاء من ذلك يتناول التنويع والتفريع لأنواع الحديث .

وهذا يفسر لك لماذا لا تجد في «الكفاية» بابًا لـ«نوع الصحيح» أو لـ«نوع الحسن» أو لـ«نوع الضعيف» لأن هذه الأنواع وغيرها ما هي إلا صورًا متعددة تتمخض عن الأصول الكلية للجرح والتعديل والتصحيح والتعليل .

لأنه بمعرفة حال الراوي جرحًا وتعديلًا ، يظهر درجة حديثه ؛ هل هو من «نوع الصحيح» أم من «نوع الحسن» أم من «نوع الضعيف»؟ فصارت هذه الأنواع الثلاثة - من هذه الحيثية - من فروع علم الجرح والتعديل ، وصار «علم الجرح والتعديل» أصلًا لهذه الأنواع .

الطريقة الثانية : التنويع ثم التأصيل ، وأشهر من سلك هذه الطريقة : الحافظ أبو عبد اللَّه الحاكم النيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث» ثم تبعه علىٰ هذه الطريقة : الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح في «علوم الحديث» وأكثر المتأخرين .

وسالكو هذه الطريقة يذكرون أوَّلًا الأنواع، ويفردون لكل نوع من أنواع علوم الحديث بابًا مستقلًّا، ثم في أثناء كل باب يتعرضون للأصل الذي انبنىٰ عليه ذلك الباب والقاعدة التي يندرج تحتها، وهكذا.

فمثلًا «نوع الصحيح» يذكرون فيه شرائط صحة الحديث، ولو تأملتها لوجدتها متفرعة عن «علم الجرح والتعديل» والذي هو عند أصحاب الطريقة الأولىٰ أصل لهذه الأنواع.

فقد ذكروا في هذا النوع أن الحديث إنما يكون من «نوع الصحيح» إذا تحققت فيه هذه الشرائط الخمسة:

١- اتصال الإسناد.

٢- عدالة الرواة.

٣- ضبط الرواة.

٤- السلامة من الشذوذ.

٥- السلامة من العلة.

فهذه الشرائط الثلاثة - أعني: الأول والأخيرين - هي في الحقيقة تصب في الشرطين الثاني والثالث «العدالة والضبط» وأما باقي الشرائط، فهي تفصيل لا يخرج عن هذا.

فالشرط الأول وهو «اتصال الإسناد» إنما اشترطه المحدثون احترازًا من أن يكون الساقط من الإسناد غير عدل ولا ضابط، ومعنىٰ هذا: أننا إذا تحققنا من أن الساقط من الإسناد من العدول الضابطين، حتىٰ وإن

لم نعرف اسمه ونسبه ، لم يكن انقطاع الإسناد مانعًا للحديث من أن يكون من «نوع الصحيح» فرجع هذا الشرط أيضًا إلىٰ «العدالة والضبط» .

ولهذا احتج أهلُ العلم بمُرْسَل الصحابي ؛ لأن الصحابي لا يُرْسِلُ إلا عن صحابي آخر ، والصحابة كلهم عدول ضابطون ﷺ.

وأيضًا احتجوا بمرسل من لا يرسل إلا عن الثقات ، وبعَنْعَنَةِ من لا يدلس إلا عن الثقات ، وتجد تفصيلَ ذلك في «نوع المرسل» و«نوع التدليس» .

وأما الشرطان الأخيران «السلامة من الشذوذِ والعلةِ» فإنما اشترطهما المحدثون احترازًا من أخطاءِ الموصفين بـ«العدالة والضبط» فإن وصفَ الراوي بكونه «ضابطًا» إنما هو وصف عام ؛ أي أنه ضابط لأكثرِ ما رواه من الأحاديث ، لكن هذا لا يمنع من أن يكون قد أخطأ في بعضِ الأحاديث القليلة ، حيث لم يكن ضابطًا لها كما ينبغي .

غايةُ ما هنالك : أن وصفَ الراوي بـ«الضبط» هو باعتبارين : ضبط عام ، وضبط خاص ، فالراوي الذي تقل الأخطاءُ في أحاديثهِ في جنب صوابه الكثير ؛ هو مستحق لأن يوصف بـ«الضبط» لكنه ضبط من حيث العموم ، لا يعارضه كون هذا الراوي غير ضابط لبعض الأحاديث القليلة ، والتي حُكم بخطئه فيها ، واستُدل علىٰ خطئهِ فيها ؛ إما بالشذوذ أو بالعلة ، بحيث لا يستحق هذا الراوي أن يوصف بكونه «ضابطًا» لهذه الأحاديث خاصة ، واللَّه أعلم .

وبناءً علىٰ هذا ؛ فهذا القدر القليل من الأحاديث التي أخطأ فيها ذلك

«الضابط» لا ينبغي أن يوصف فيها بـ«الضبط»؛ إذ هو غير ضابط لها، ومن هذه الحيثية يرجع هذان الشرطان «السلامة من الشذوذ والعلة» إلىٰ شرطي «العدالة والصبط».

ومن هنا ندرك الخطأ الفادح الذي يقع فيه كثيرٌ من الباحثين، حيث يكتفون بالحكم العام علىٰ الراوي، في الحكم علىٰ بعض أحاديثه الخاصة؛ كمن يعمد إلىٰ من قالوا فيه: «ثقة» أو «صدوق» فيصحح أو يحسن كل حديثٍ يمرُّ عليه من أحاديثه، غافلًا عن أن هذا الحكم العام إنما هو حكم علىٰ الراوي نفسه باعتبار النظر في أحاديثه إجمالًا، وليس هو حكمًا علىٰ كل حديثٍ حديثٍ من أحاديثه علىٰ وجه التفصيل؛ إذ إن ما أخطأ فيه من الأحاديث، ليس هو فيه - خاصة - «ثقة» ولا «صدوقًا» ولا هذه الأحاديث الأخطاء صحيحة ولا حسنة؛ وهذا مما ينبغي التنبه له وعدم الغفلة عنه.

وعلىٰ هذا الأساس يظهر لك الفرق بين الطريقتين، وأن كل طريقة منهما تخدم الطريقة الأخرىٰ، فأصحاب الطريقة الأولىٰ اشتدت عنايتُهم بتحرير الأصول الكلية، وكان هذا ضروريًا بطبيعة الحال، وأصحاب الطريقة الثانية تركزت عنايتُهم بتمييز الأنواع بعضها عن بعض، وتحرير الفوارق الدقيقة التي تفصل بين نوع وآخر.

كما ذكروا الفروق الدقيقة بين «المرسل» و«المنقطع» و«المعضل» و«المعلق» و«المدلس» و«المرسل الخفي» مع أنها كلها تندرج تحت باب واحدٍ وهو «باب السقط من الإسناد».

وكذلك الفرق بين «المقلوب» و«المدرج» و«المضطرب» و«الشاذ» و«المنكر» و«الموضوع» وكلها تندرج تحت باب واحد، وهو «باب الطعنِ في المرويِّ»؛ وهلم جرًّا.

* * *

وليس من شكٍّ أن أفضل ما كتب من نكت علىٰ كتاب ابن الصلاح، هي تلك التي للعراقي ولابن حجر؛ ولهذا تجد كلَّ من صنف في هذا العلم بعدهما وبعد ابن الصلاح إنما يغترف من هذه الكتب الثلاثة، وقلما تجد من يخرج عنها، أو يعتمد علىٰ غيرها، ودونك الكتب التي ألفت في هذا العلم بعدهم؛ للسخاوي، والسيوطي، والأمير الصنعاني وغيرهم، لا تكاد تجدهم يَخْرجون عن هذه الأصول الثلاثة، حتىٰ إنك لتجد بعضهم ينقل النصوصَ منها بحروفها، وما ذلك إلا لأهمية هذه الثلاثة واستيعابها لكل شاردةٍ وواردةٍ في هذا العلم الشريف.

وكنت في بدايات طلبي لهذا العلم الشريف كثير الشَّغَفِ بكتاب ابن الصلاح ونكت العراقي، وكان استفادة مثلي من هذين الكتابين سهلًا ميسرًا؛ نظرًا لكونهما مطبوعين معًا في مجلدٍ واحدٍ؛ في جدوله الأعلىٰ: كتاب ابن الصلاح، وفي جدوله الأسفل: نكت العراقي.

وكنت أسمع وأقرأ أن للحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ نكتًا أيضًا علىٰ كتاب ابن الصلاح، فكم نقل عنها السخاوي والسيوطي.

وطالما رأيتُ الأميرَ الصنعانيَّ في «توضيح الأفكار» ينقل عنها؛ بل أحيانًا ينقل عنها نصوصًا طويلة، ينقلها بحروفها عن نكت ابن حجر العسقلاني.

وكنتُ وقتئذٍ أظن أن هذه النكت العسقلانية في عدادِ المفقودِ من تراثنا الإسلامي، وأقول في نفسي: لو كانت أصولها الخطية موجودة؛ لبادر أهل العلم إلىٰ تحقيقها وإخراجها إلىٰ عالم النور.

وذات يوم - وذلك منذ عشرين عامًا تقريبًا - كنتُ في زيارة للشيخ أبي إسحاق الحويني - حفظه اللَّه - في بيته بالقاهرة أيام كان مقيمًا بها، وكنتُ في هذه الفترة أتردد عليه كثيرًا للاستفادة، فذكرتُ مرة هذا الكتاب، وسألتُه: هل له أصول خطية أم فُقِدت كغيرها مما فُقِد؟ فأجابني بأن مخطوطاته موجودة، فقلتُ في نفسي: ليتَ هذه النكت تجد من يحققها ويخرجها كما أُخْرِجَت نكتُ العراقي؛ أي مع الكتاب الأصل «كتاب ابن الصلاح» فيكون كتاب ابن الصلاح في جدولٍ أعلىٰ ونكت ابن حجر في جدول أسفل؛ ليسهل علىٰ الطالب الربط بين النكت وأصلها!

ثم صدرت النكت العسقلانية بتحقيق الدكتور ربيع بن هادي المدخلي في مجلدين، فسارعتُ - كما سارع طلبة العلم - إلىٰ شرائه واقتنائه؛ وكان هذا الكتاب نقطة انطلاق لي في هذا العلم الشريف، فقد قرأتُه كلمةً كلمةً، وقيدتُ فوائدَه الكثيرة، وظللتُ أستفيد منها إلىٰ يومنا هذا؛ فكم من فائدة استخرجتُها منه قيدتُها في بحثٍ لي - طبع ذلك البحث أو لم يطبع - وكم من قضية حديثية حارت فيها العقول، وتضاربت فيها النقول؛ وجدتُ في هذه النكت ما يشفي العَليلَ ويروي الغَليلَ، وذلك فضل اللَّه يؤتيه من يشاء، واللَّه ذو الفضل العظيم.

ولم يمنعني من الاستفادة من هذه النكت كونها لم تطبع مع كتاب ابن

الصلاح كما كنت أرجو ؛ فالطالب المُجِدُّ بإمكانه أن يتفادىٰ هذا بالرجوع إلىٰ كتاب ابن الصلاح فيما يستغلق عليه من الموضع الذي يُنَكِّتُ عليه ابن حجر ، ثم لا يخفىٰ أن ابن حجر في نكته كثيرًا ما يخرج عن ابن الصلاح ، ويستطرد إلىٰ أشياء أخرىٰ لا يشعر القارئ بحاجته إلىٰ كتاب ابن الصلاح للاستفادة منها .

لكني - مع ذلك - لم تَمُتْ عندي هذه الفكرة وفائدة تحقيقها ؛ وما زلتُ أرىٰ - مع ذلك - أن إخراج هذه النكت علىٰ الصورة التي كنتُ أرجوها أمرًا لا يخلو من فائدة .

ثم لاحظت أثناء مطالعتي في تلك النكت العسقلانية ، أنها ليست خاصة بكتاب ابن الصلاح ؛ فقد وجدتُ ابن حجر فيها كثيرًا ما يعلق علىٰ بعض ما جاء في نكت شيخه العراقي علىٰ كتاب ابن الصلاح ؛ بل فيه نكت مستقلة منصبة علىٰ التنكيت علىٰ نكت العراقي لا شأن لابن الصلاح بها ، ففهمتُ أن نكتَ ابن حجر إنما هي تكميل وتتميم لنكتِ العراقيِّ علىٰ كتاب ابن الصلاح .

بل قد أشار هو نفسه إلىٰ ذلك في مقدمة نكته ؛ حيث قال : «فرأيتُ الآن أن الصواب الاجتهاد في جمع ذلك ، وضمُ ما يليق به ويلتحق بهذا الغرض ، وهو تتمة التنكيت علىٰ كتاب ابن الصلاح ، فجمعتُ ما وقع لي من ذلك في هذه الأوراق ، ورقمتُ علىٰ أول كل مسألة ؛ إما (ص) ، وإما (ع) فالأولىٰ لابن الصلاح أو الأصل ، والثانية للعراقي أو الفرع» اهـ .

وحينئذٍ ؛ تطورت الفكرةُ عندي ، ورأيت أنه من اللازم أيضًا ضمُّ نكت العراقي مع نكت ابن حجر ، بحيث يكونا مجتمعين مع كتاب ابن الصلاح في مكان واحدٍ .

وهنا ظهرت مشكلة ، ذلك أن العراقي دائمًا يرتب نكتَه بحسب ترتيب كلام ابن الصلاح وتتابعه ، إلا أن ابن حجر في نكته لا يراعىٰ ذلك ؛ فهو أحيانًا يعلق علىٰ موضع عند ابن الصلاح متأخر ، ثم يعود للتعليق علىٰ موضع متقدم ، ثم إنه أحيانًا ينتقل من التعليق علىٰ موضع عند ابن الصلاح إلىٰ التعليق علىٰ موضع عند العراقي ، ثم يعود بعد ذلك - وقد يطول الفاصل - إلىٰ موضع متقدمٍ عند ابن الصلاح .

فإن أنا جعلتُ للعراقيِّ جدولًا خاصًّا ، وللعسقلانيِّ جدولًا خاصًّا ، ستتباعد كثير من المسائل التي تناولها الحافظان ، وحينئذٍ سيقعُ كلام العراقي حولها في موضع ، وكلام ابن حجر في موضع آخر يبعد أو يقرب .

فرأيت - وأرجو أن أكون وُفِّقْتُ - أن أجعل كل موضع عند ابن حجر تابعًا لما يناسبه ويتعلق به عند العراقيِّ ، بحيث يصير كلامُ الحافظين في المسألة الواحدة في موضعٍ واحدٍ ، وتغاضيتُ - لأجل هذا - عن التزام ترتيب ابن حجر لنكته ، ورأيت أن ذلك أنفع للقارئ وأيسر لتحصيله .

ولتمييز كلام العراقيِّ عن كلام العسقلانيِّ ، ذكرتُ في أول كل نكتة نسب صاحبها ؛ إما « **العراقي** » وإما « **العسقلاني** » ثم إذا طالت النكتة أجعل في أعلىٰ الجدول الخاص بهما نسب صاحب النكتة التي وقعت تتمتها أو بعضها في بداية هذه الصفحة ؛ كل ذلك حذرًا من اللبس والإيهام .

فاستعنتُ باللَّه تعالىٰ؛ فهو نعم المولىٰ ونعم الوكيل، وبدأتُ في تحقيق الفكرة، وجعلها واقعًا مشاهدًا، معتمدًا علىٰ أصول خطية لنكت الحافظَيْن.

فأما نكت العراقي؛ فاعتمدت فيها علىٰ ثلاث نسخ خطية، كلها مصورة من «دار الكتب المصرية» وهي متوسطة في الصحة، لكن يصلح الاعتماد عليها، ورمزت لها بالرموز: «م»، «ز»، «ع».

وأما نكت العسقلاني؛ فاعتمدت فيها علىٰ نسختين، إحداهما متوسطة في الصحة، وهي المشار إليها بالرمز «ر» والأخرىٰ - وهي المشار إليها بالرمز «ن» - جيدة جدًّا، وهي مما فات الدكتور المدخلي فلم يقف عليها، وقد اشتملت علىٰ زيادات علىٰ جميع النسخ التي اعتمد عليها، وهي كثيرًا ما توافق النسخة «ي» عنده، والتي هي من أصح نسخه.

هذا؛ وقد أمدَّني بهاتين النسختين الأخ الفاضل: حسام محمد القطان رحمه اللَّه تعالىٰ، وأجزل له الأجر، وأسكنه فسيح جناته، وجعله مع النبيين والصديقين والشهداء، وحسن أولئك رفيقًا.

وقد أثبتُّ نصَّ كتابِ ابن الصلاحِ معتمدًا علىٰ الطبعةِ المصريَّةِ بتحقيقِ الدكتورةِ عائشة عبد الرحمنِ (بنت الشَّاطئ)، والطبعةِ الدمشقيَّةِ بتحقيقِ الدكتورِ نورِ الدين عتر، وقد أَصْلَحتُ ما نَدَّ من أخطاءٍ في الطَّبعتينِ، مع ضبطِ الكتابِ كَاملًا بالشَّكْلِ، وإخراجهِ بصورةٍ رائقةٍ كما تراهُ.

* * *

ثم الأهم من ذلك، هو أنني لم أكتف بإخراج هذه النكت والتأليف بينها علىٰ نحو ما شرحتُ؛ بل إنني قد اجتهدت كثيرًا في التعليق عليها وعلىٰ كتاب ابن الصلاح أيضًا، وتوسعتُ في ذلك في مواضع كثيرة، وأشبعتُ القول في بعض القضايا الشائكة، والمسائل المختلف فيها، ووضعتُ كل ما كان في جعبتي من فوائد جمعتها أثناء المطالعة من بدايات الطلب إلىٰ يومي هذا، بحيث يمكنك أن تعدها - بحقٍّ - تتميمًا للتنكيت علىٰ كتاب ابن الصلاح.

ولا شك أني استفدتُ كثيرًا من قربي من هذه الكتب الثلاثة والتعليق عليها؛ فقد مكنني ذلك من التوسع في البحث والرجوع إلىٰ أقوال العلماء الآخرين في كل مسألة، ومطالعة المواضع التي يظن أن لها تعلقًا بهذه المسألة أو تلك في غير الكتب المتخصصة في علوم الحديث ومصطلحه، وهذا - بلا شك - أعانني علىٰ تحرير كثير من مسائل الخلاف في هذا العلم الشريف، وتحقيق وجه الصواب فيها.

وينبغي أن يعلم أن كثيرًا من أوجه الاختلاف في أصول هذا العلم وقواعده الكلية بين أهله المختصين به، إنما هو من باب اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد، أعني: أنه يمكن للباحث التوفيق بين الأقوال التي ظاهرها التعارض بما يئول بها إلىٰ تصحيحها جميعًا، بحمل بعضها علىٰ وجهٍ ما، أو معنًى ما، أو صورةٍ ما، أو حالةٍ ما؛ وحمل البعض الآخر علىٰ وجهٍ آخر، أو معنًى آخر، أو صورةٍ أخرىٰ، أو حالةٍ أخرىٰ.

وهذا حيث يكون الاختلاف واقعًا فعلًا، لكن كثير من الخلاف

المذكور في هذه المسائل، ليس هو خلافًا في الواقع سوىٰ في اللفظ أو العبارة؛ فقد يعبر عالمان عن معنًى واحدٍ كل منهما بألفاظ وعبارات قد يتوهم من لم يمعن تأملها أن بينها اختلافًا، والواقع أن العالمَيْنِ غير مختلفَيْنِ؛ بل كلامهما متفق عند التأمل والتدبر.

ثم ما كان من اختلاف - وهو قليل - فغالبًا ما يكون من غير أهل الاختصاص، حيث يتكلمون في غير اختصاصهم، أما أهل الاختصاص؛ فلا يخرج الخلاف بينهم في الغالب عن الصورتين اللتين ذكرناهما.

أما المسائل الجزئية، والقضايا الفرعية؛ فالخلاف فيها كالخلاف في غيرها من جزئيات العلوم، وهو مهما كثر محتمل سائغ؛ كالخلاف في تصحيح حديث أو تضعيفه، أو توثيق راوٍ أو تجريحه، وأشباه ذلك؛ ومع ذلك فكثير من هذا الخلاف يسهل علىٰ الباحثِ المتمرسِ الترجيح فيه، وتمييز الراجح من المرجوح.

* * *

هذا؛ ولست أدَّعي لنفسي عصمةً من الزللِ، ولا أمنًا من مقارفةِ الخطإِ والخَطَلِ، فحقٌّ واجبٌ علىٰ من وقفَ علىٰ خطإٍ في عملي هذا، أو رأىٰ - بحسبِ اجتهاده - خلافَ ما رأيتُ، أن يبذلَ لي النصيحةَ، مُدَعَّمَةً بالحجةِ القويةِ، ومقدمةً بالأساليبِ السَّوِيَّة، وبالطريقةِ المرضيةِ.

وإني - إن شاءَ اللَّه تعالىٰ - مُرَحِّبٌ بكلِّ ملاحظةٍ ونقدٍ، يصدُرُ عن رويَّةٍ ونظرٍ، وليس عن تعصُّبٍ وهوًى، وراجعٌ عن كل خطإٍ وقعتُ فيه في حياتي وبَعْدَ مماتي.